التقرير الإحصائي الربع سنوي

لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية

(أبريل - يونيو 2022)

التقرير الإحصائي الربع سنوي لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية (أبريل – يونيو 2022)

برنامج الرصد والتوثيق

إعداد وتحرير

وحدة الرصد والتوثيق ووحدة البحوث والدراسات بالمؤسسة

تحرير

مدير وحدة البحوث والدراسات بالمؤسسة

مراجعة لغوية وتصميم

الوحدة الإعلامية

قائمة المحتويات

- مقدمة
- المنهجية
- القسم الأول: العرض البياني والإحصائي للانتهاكات خلال الربع الثاني من عام 2022
- القسم الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثاني من عام 2022
- القسم الثالث: أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الثاني من عام 2022

مقدمة

لا يزال الصحفيون يتعرضون لأنماط عدة من الانتهاكات التي تؤثر سلبًا على إنتاجهم الصحفي، وتؤثر أيضًا على أمنهم وحياتهم الشخصية، ولا تزال الانتهاكات مستمرة تحت الغطاء التشريعي، التي استطاعت السلطة التنفيذية نسجه خلال السنوات القليلة السابقة، ولا تزال جهات عدة تستخدم المواد غير الدستورية، وتستغل المفاهيم الفضفاضة، في ارتكاب الانتهاكات بحق الصحفيين.

لقد شهد الربع الثاني من عام 2022 عدد 49 انتهاكًا بحق الصحفيين/الإعلاميين، وتنوعت الانتهاكات بين حجب المواقع الإلكترونية، والفصل التعسفي، وحجب الحقوق المادية، والتعدي على الصحفيين بالضرب أو القول أو التهديد..إلخ. وفي هذا الإطار، يأتي التقرير الربع سنوي لمؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام" ليكشف لنا حالة الحريات الصحفية والإعلامية في مصر خلال الفترة (أبريل – يونيو 2022). وبناءً على ذلك ينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام كالتالي:

• **القسم الأول:** يتناول هذا القسم عرضًا بيانيًا للانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون خلال (أبريل – يونيو 2022). ويتم هذا العرض والتصنيف عبر ثمانية متغيرات هي؛ نوع التوثيق الذي قام به المرصد (توثيق مباشر، توثيق غير مباشر)، والنوع الاجتماعي للصحفي الواقع بحقه الانتهاك، وتخصصه، وكذلك جهة عمل هذا الصحفي وملكيتها، ثم نوع الانتهاك، والجهة التي قامت بهذا الانتهاك، وأخيرًا التوزيع الجغرافي لهذه الانتهاكات على كل محافظات الجمهورية.

• **القسم الثاني:** مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي؛ ويتناول أبرز القرارات والتوصيات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين، جهات أخرى).

• **القسم الثالث:** أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الثاني من عام 2022. يتناول هذا القسم أبرز الأحداث الهامة والمستجدات التي أثرت على بيئة الحريات الصحفية والإعلامية خلال الربع الثاني من عام 2022، أو تلك الأحداث التي شغلت جموع الصحفيين والإعلاميين خلال هذه الفترة.

المنهجية والمعايير العامة للرصد والتوثيق

تعتمد منهجية برنامج الرصد والتوثيق على عدة مصادر في عملية الرصد وهي:
1- الرصد المباشر للأحداث: وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2- ما يرد إلى "المرصد" من بلاغات وشكاوى: ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات وتجميع الشهادات والأدلة وما إلى ذلك.

3- البحث عبر الأرشيف الرقمي للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين معنيين بملف حرية الإعلام.

أما عملية التوثيق فهناك نوعين من التوثيق؛
التوثيق المباشر: هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم أو مع من يمثلهم قانونيًا وتوثيق شهاداتهم وما تعرضوا له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم.

التوثيق غير المباشر: هو التوثيق الذي يتعذر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية مع تحري صحة المنشور؛ من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين أو زملاء الحالات في العمل أو من صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

ويلتزم التقرير السنوي بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات في الفترة من 1 أبريل 2022 إلى 30 يونيو 2022، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين والإعلاميين في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية. وقد تحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقارير، والتقارير الدورية الشهرية؛ وذلك لأن المرصد يقوم بشكل مستمر بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك والتأكد من مصداقيتها وتفاصيلها. وفي كل الأحوال لا يعد هذا الاختلاف البسيط عاملًا يتغير على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير.

ويتم تصنيف الانتهاكات طبقًا لما يلي:
• **حالة انتهاك:** هي كل انتهاك حدث لشخص واحد في مكان معين وزمان معين. ويتم تمييزها بـ ثلاث متغيرات رئيسية (مكان الانتهاك، توقيت الانتهاك، نوع الانتهاك)، ويوجد على نفس النمط انتهاك جماعي وذلك في حالة حدوث الانتهاك لأكثر من فرد معًا.

• **الصحفي/ الإعلامي الواقع بحقه الانتهاك:** هو كل شخص تعرّض لانتهاك على خلفية تأدية عمله الصحفي/ الإعلامي وتوفّر للمؤسسة ما يثبت عمله الصحفي/ الإعلامي من خلال عضوية نقابة الصحفيين/الإعلاميين أو تصريح عمل أو تكليف من مؤسسة صحفية/ إعلامية أو أرشيف صحفي/ إعلامي أو شهادة للمؤسسة الصحفية/ الإعلامي عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها.

• يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين حسب نوع الضرر إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية). وكما ذكرنا، يتم ربط كل حالة انتهاك بـ "مكان معين، وزمان معين، نوع انتهاك معين،

صحفي معين". وفيما يلي عرض لهذه الأنواع من الأضرار:

1- أضرار جسدية

• التعرض للضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

• التعدي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ الإعلامي أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه.

2- أضرار معنوية

• قبض: عملية القبض على صحفي/إعلامي وتحرير محضر ضده والعرض على النيابة ثم توجيه اتهامات له.

• احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي/الإعلامي بواسطة قوات نظامية داخل مكان مخصص للاحتجاز لفترة من الزمن ثم إطلاق سراحه دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

• استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/الإعلامي لمدة زمنية معينة دون ترحيله إلى مكان احتجاز معين أو تقييده، ليتم إطلاق سراحه بعدها دون تحرير محضر.

• التعدي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات سواء بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

• التعدي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/الإعلامي.

3- أضرار مهنية

• منع التغطية الصحفية: وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية سواء تصوير أو بث. مع مراعاة أنه يتم تسجيلها انتهاك جماعي واحد في حالة حدوثها خلال واقعة محددة الزمان والمكان، وارتبطت بحدث عام معين مثل المؤتمرات والندوات، بغض النظر عن عدد الصحفيين/الإعلاميين المتضررين، أما في حالة كون الواقعة متغيرة الأبعاد المكانية والزمانية مثل التظاهرات والمسيرات فيتم تسجيل كل حالة منع من التغطية لكل صحفي/إعلامي على حدة.

• منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

• قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة فيما يتعلق بقضايا رأي عام متداولة.

• مصادرة مطبوعة صحفية: تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

• اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نقابة الصحفيين.

• منع من دخول النقابة: تشمل منع صحفيين أو إعلاميين من دخول مقر النقابة المنتمين إليها بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس النقابة.

• منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين أو إعلاميين من دخول مقر عملهم بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

• الفصل التعسفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل وإصدار قرار الفصل بشكل منفرد قبل انتهاء مدة العقد المحدد أو إنهاء العقد غير محدد المدة دون سابق إنذار للصحفي/الإعلامي العامل.

• حجب المواقع الإلكترونية: استخدام وسائل إلكترونية متقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي معين -إقليمي أو على مستوى الدولة- من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

• مسح محتوى: إجبار الصحفي أو الإعلامي من قبل طرف أو أطراف أخرى على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

• إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السلطة المعنية في مواجهة الموظف، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حرمان الموظف من مزاولة وظيفته خلال مدة الوقف عن العمل.

4 - ملاحقة قضائية

• أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة سواء جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين في قضايا تتعلق بعملهم الصحفي.

• تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين داخل أو خارج البلاد مثل منع السفر أو منع دخول البلاد أو الترحيل خارج البلاد سواء تمت بقرارات من الجهات المعنية أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مسجلة بمنع دخول البلاد).

5- أضرار وظيفية وإدارية

• إجراء إداري تأديبي: هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية أو ما يتعلق بالشؤون الإدارية للصحفي داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله الصحفي.

6- أضرار مادية

• إتلاف أو حرق معدات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المخصصة للعمل الصحفي دون طابع الاستخدام الشخصي.

• الاستيلاء على معدات صحفية: تشمل حالات التحفظ على معدات صحفية بواسطة الجهات الرسمية المختصة أثناء تأدية العمل الصحفي أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مختصة بذلك.

• إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المختلفة بعد القبض على الصحفيين الميدانيين وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المختصة.

• فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المستأنفة أو الجنايات.

القسم الأول

العرض البياني والإحصائي للانتهاكات خلال

الربع الثاني من عام 2022

يتناول هذا القسم عرضًا بيانيًا للانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون خلال الفترة (1 أبريل- 30 يونيو 2022)؛ ويتم هذا العرض والتصنيف عبر ثمانية متغيرات كالآتي:

وفقًا لنوع التوثيق:

تم توثيق 42 حالة (85.7%) من الانتهاكات بشكل مباشر؛ إما عبر الهاتف أو المقابلة الشخصية أو بتوفير دليل رسمي، بينما كانت هناك 7 حالات بنسبة (14.3%) تم توثيقها بشكل غير مباشر. انظر شكل رقم (1)

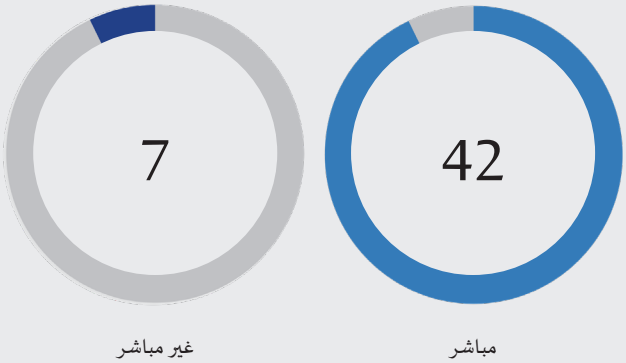

وفقًا لنوع الانتهاكات:

تنوعت حالات الانتهاك خلال الربع الثاني من عام 2022، حيث رصد برنامج الرصد والتوثيق 49 حالة انتهاك، تنوعت ما بين حجب المواقع الالكترونية، وتعرض الصحفيين للتعدي بالضرب أو القول أو التهديد.. إلخ. وجاء انتهاك حجب المواقع الالكترونية في المرتبة الأولى بين الانتهاكات بنسبة 24.5% من إجمالي الانتهاكات ثم جاء انتهاك التعرض بالضرب في المرتبة الثانية بنسبة 12.3%.

وحل انتهاك (تعرض الصحفيين للتعدي بالقول أو التهديد، الفصل التعسفي، القبض التعسفي، والمنع من التغطية) في المرتبة الثالثة بنسبة 8.2% لكل منهم، ثم جاء انتهاك حجب الحقوق المادية في المرتبة الرابعة بنسبة 6.1%، وجاء قرار حظر النشر وإخلاء السبيل بكفالة مادية في المرتبة الخامسة بنسبة 4.1% لكل منهما.

وفي المرتبة السادسة والأخيرة جاءت انتهاكات (إحداث إصابة، اختراق موقع الكتروني، تعامل/ تحدث غير لائق، حكم قضائي بالحبس أو السجن، سرقة متعلقات شخصية، غلق قناة تليفزيونية، قرار استمرار حبس على ذمة التحقيقات، منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى) بنسبة 2% لكل منهم. انظر شكل رقم (2)

وفقًا لنوع للتخصص:

تنوعت تخصصات الصحفيين/ات والإعلاميين/ات الذين تعرضوا لانتهاكات خلال الربع الثاني من عام 2022، إذ رصدت المؤسسة 14 حالة انتهاك بحق المراسلين بنسبة 28.6% من إجمالي الانتهاكات، بينما تم رصد 8 حالات بحق مراسلين صحفيين بنسبة 16.3% من إجمالي الانتهاكات، بالإضافة إلى رصد حالتين لكل من مقدم برامج، ومذيع، ومصور بنسبة 4.1% لكلٍ منهم، وحالة انتهاك وحيدة لكل من مراجع لغوي، وكاتب، بنسبة 2% لكل منهما، وأخيرًا كان هناك 19 حالة انتهاك بنسبة 38.8% غير محددين التخصص. انظر شكل رقم (3).

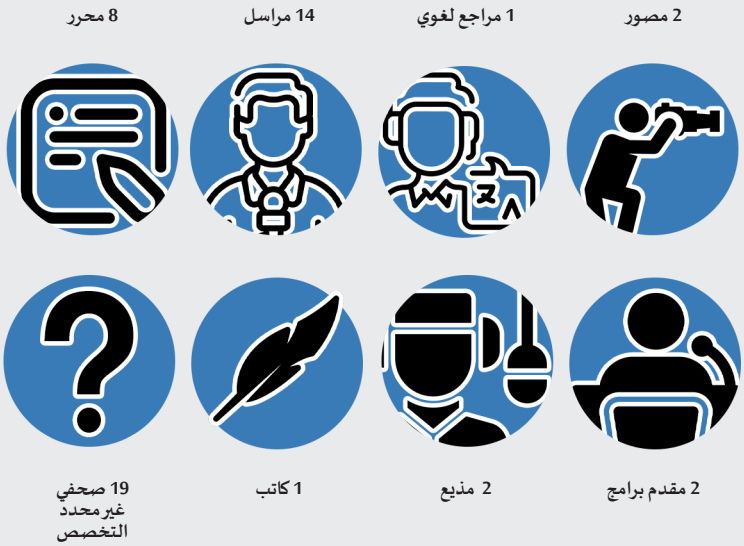

وفقًا للنوع الاجتماعي:

تعرض الصحفيون الذكور إلى 16 حالة انتهاك تم توثيقها خلال الربع الثاني من عام 2022، وهو ما يمثل نسبة 32.7% من إجمالي الانتهاكات، في مقابل تعرض الصحفيات الإناث إلى 14 حالة انتهاك بنسبة 28.6% من إجمالي الانتهاكات، ونفس النسبة تعرضت لها الشخصيات الاعتبارية (المؤسسات أو المواقع الصحفية)، وأخيرًا كانت نسبة 10.2% انتهاكات جماعية. انظر شكل رقم (4).

وفقًا لجهة العمل الو اقع عليه الانتهاك:

سجل "المرصد" وقائع لعدد من الصحفيين/ات والإعلاميين/ات العاملين بجهات عمل مختلفة، حيث تم رصد (40) حالة انتهاك بحق العاملين وسائل الإعلام الرقمية وهو ما يمثل 81.6% من إجمالي الانتهاكات، كما تم رصد (4) حالات للعاملين بالمطبوعات الصحفية بنسبة 8.2%، وثلاث حالات انتهاك بحق وسائل الإعلام المرئية بنسبة 6.1%. وأخيرًا تم رصد حالتي انتهاك بحق وسائل الإعلام المسموعة بنسبة 4.1% من إجمالي الانتهاكات.

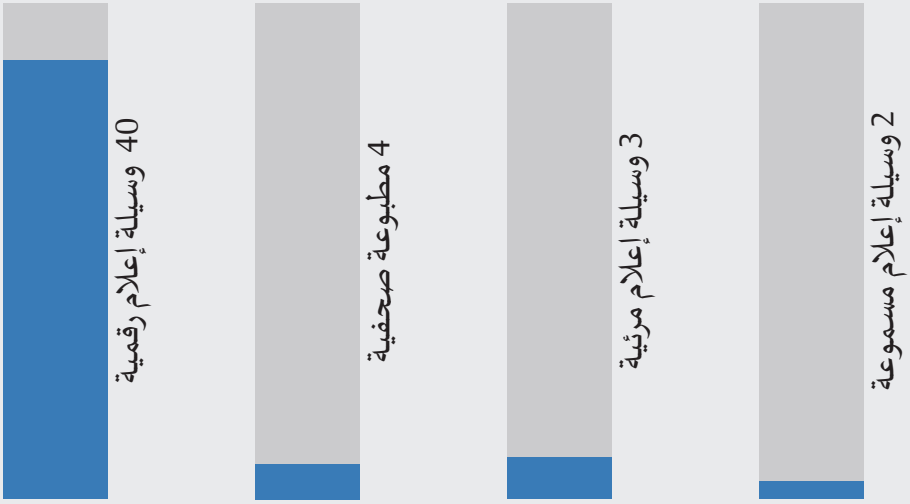

وفقًا لملكية جهة عمل الصحفي:

وقعت معظم الانتهاكات خلال هذا الشهر في حق العاملين بالصحف الخاصة المحلية بنسبة 89.8%، فيما كان هناك ثلاثة انتهاكات تجاه العاملين في "الصحف القومية" وذلك بنسبة 8.2%، ووقع انتهاك وحيد بحق العاملين في الصحف الأجنبية انظر شكل رقم (6)

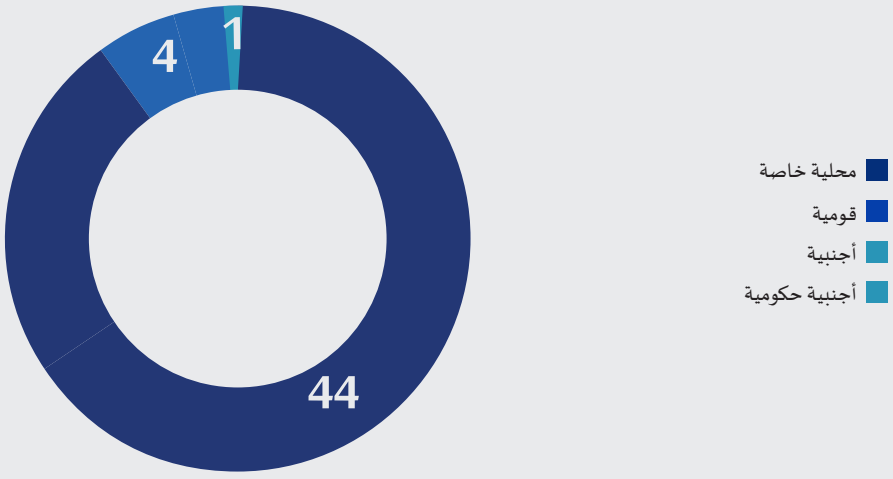

وفقًا لجهة المعتدي:

من حيث جهة القائمة بالاعتداء على الصحفيين، جاءت الجهات الحكومية في المرتبة الأولى في انتهاك حقوق الصحفيين بنسبة 24.5%، وكانت المؤسسات الصحفية في المرتبة الثانية بنسبة 20.4%. ثم جاء المدنيون في المرتبة الثالثة بنسبة 16.3%، وكانت الجهات القضائية في المرتبة الرابعة بنسبة 14.3%، وجاءت المؤسسات الثقافية في المرتبة الخامسة بنسبة 12.2%، ثم الجهات الأمنية بنسبة 10.2% وأخيرًا في المرتبة السابعة مسؤول بنادي رياضي بحالة انتهاك وحيدة وبنسبة 2%. انظر شكل رقم (7).

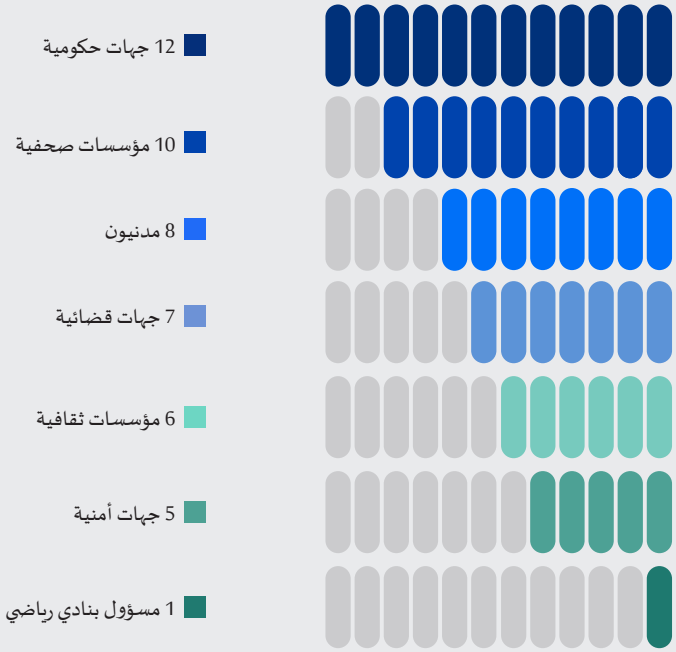

وفقًا للنطاق الجغرافي:

وقعت غالبية الانتهاكات في نطاق محافظتي القاهرة والجيزة بنسبة 49، 20.4% على التوالي من إجمالي الانتهاكات، وجاءت محافظة الإسكندرية في المرتبة الثالثة بنسبة 12.2%، ثم محافظة المنوفية بنسبة 8.2%، ومحافظتي الدقهلية وكفر الشيخ في المرتبة الخامسة بنسبة 4.1 لكل منهما، وأخيرًا محافظة الإسماعيلية بنسبة 2%. انظر شكل رقم (8).

ثانيًا: المقارنة بين الثلاث شهور من الربع الثاني من عام 2022

بالمقارنة بين شهور الربع السنوي الثاني من 2022 (أبريل- مايو- يونيو)، نجد أن غالبية حالات الانتهاك تركزت في شهر أبريل 2022 برصيد 25 حالة ونسبة، 51.1% من إجمالي الانتهاكات، ثم شهر مايو بنسبة 34.7%، وأخيرًا وصلت الانتهاكات لأدنى عدد لها في يونيو بنسبة 14.2%. انظر شكل رقم (9)

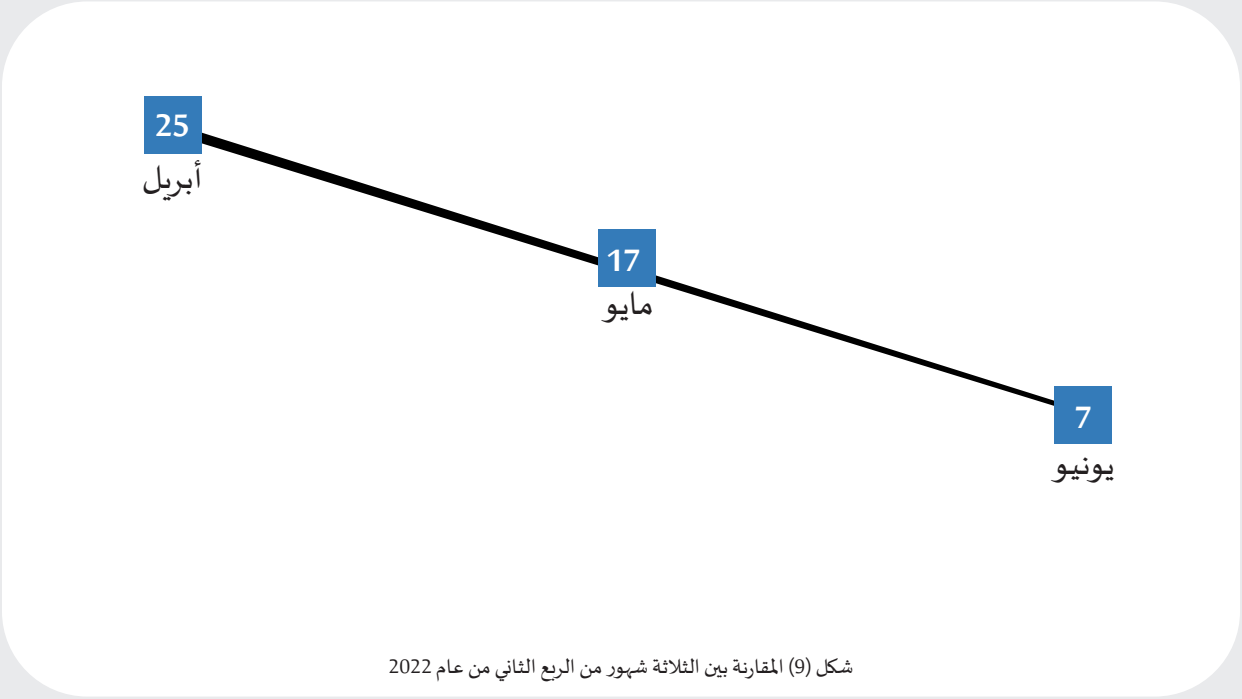

شكل (9) المقارنة بين الثلاثة شهور من الربع الثاني من عام 2022

وكان أبرز الانتهاكات التي شهدها شهر أبريل هي حجب عدد (12) موقع الكتروني؛ حيث أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في جلسته الأخيرة، 12 قراراً بغلق وحجب بعض المواقع الإلكترونية والحسابات والصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي وقنوات على يوتيوب، وتطبيق إلكتروني، وذلك لمخالفتهم الأكواد والمعايير الإعلامية ومواثيق الشرف الإعلامي أو الصحفي، وكذلك عدم الترخيص وفقاً للقانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨، بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

بينما كانت أبرز انتهاكات شهر مايو هو تعرض الصحفيين للاعتداء الجسدي؛ حيث تم الاعتداء بالضرب على ثلاثة صحفيين، وتم القبض التعسفي على اثنين آخرين من الصحفيين. وفي نطاق انتهاك حقوق الصحفيين تم فصل أربعة صحفيين فصلًا تعسفيًا.

أما شهر يونيو فقد كان أبرز الإنتهاكات هو غلق قناة الرحمة الفضائية؛ حيث أيدت محكمة القضاء الإداري، الدائرة السابعة استئمار، قرار الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي، المتضمن إلغاء ترخيص قناة الرحمة الفضائية، وتصفية النشاط، وحمَّلت المحكمة مالك القناة المصروفات القضائية.

القسم الثاني

مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثاني من عام 2022

يتناول هذا القسم من التقرير أبرز القرارات والتوصيات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات، ويجب أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه القرارات جاءت معوقة ومؤثرة بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي، بينما جاء بعضها الآخر منظمًا للحقوق والواجبات طبقًا لمبادئ الدستور ومواد القانون المصري. وقد كان إجمالي القرارات والتوصيات والملاحظات والبيانات والأخبار .. إلخ، التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر 155 خلال الربع الثاني من 2022؛ بواقع 19 في شهر أبريل، 31 في شهر مايو، 22 في شهر يونيو. انظر شكل رقم (10).

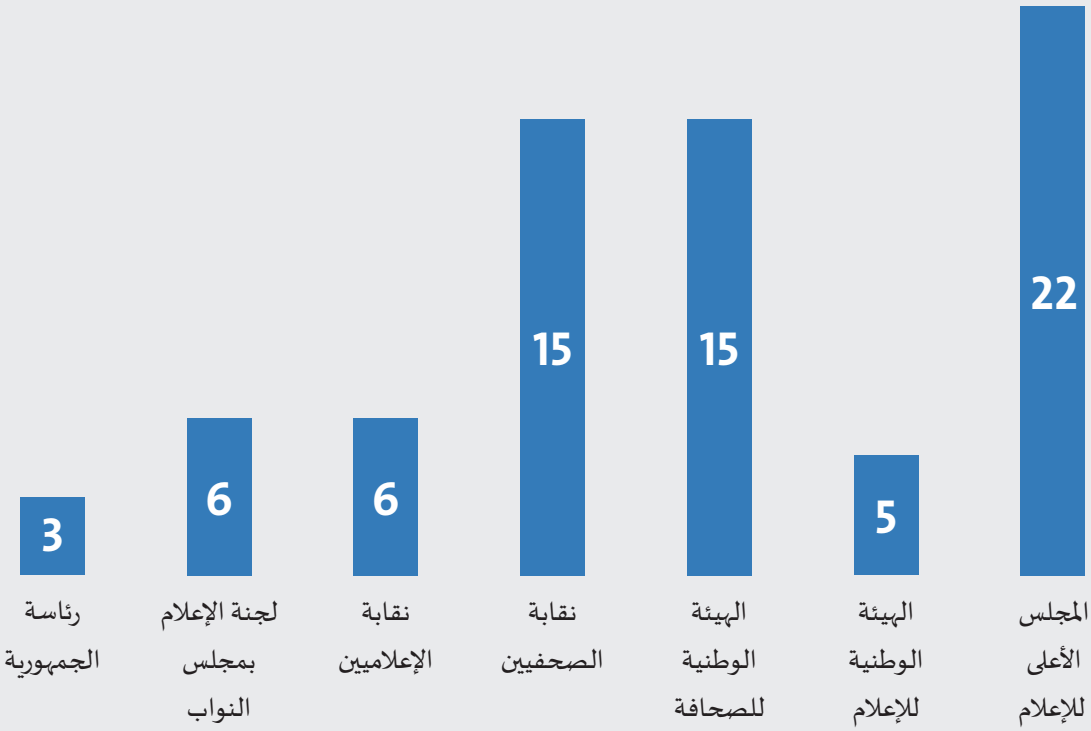

للاطلاع على كافة التقارير التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي اضغط هنا.
وكانت أبرز القرارات صادرة عن: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين، وبعض الجهات الأخرى.

• المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

نتناول في هذا الجزء من التقرير أبرز القرارات والتوصيات والمستجدات التي صدرت عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال الربع الثاني من عام 2022. وفيما يلي نقدم عرضًا لأهم القرارات والمستجدات والبيانات التنظيمية والعقابية:

• بتاريخ 2 أبريل 2022: قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وقف الحلقة الأولى من مسلسل "دنيا تانية" لعدم حصولها على تصريح من الرقابة على المصنفات الفنية وتم إذاعتها بالتحايل، وأكد على ضرورة إذاعة الحلقة الحاصلة على التصريح والمحذوف منها مشاهد تتعلق بزنا المحارم. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• بتاريخ 19 أبريل 2022: أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في جلسته الأخيرة، 12 قرارًا بغلق وحجب بعض المواقع الإلكترونية والحسابات والصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي وقنوات على يوتيوب، وتطبيق إلكتروني، وذلك لمخالفتهم الأكواد والمعايير الإعلامية ومواثيق الشرف الإعلامي أو الصحفي، وكذلك عدم الترخيص وفقاً للقانون رقم 180 لسنة 2018، بشأن تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• بتاريخ 16 مايو 2022: أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام برئاسة الكاتب الصحفي كرم جبر، القرار رقم 22 لسنة 2022، الخاص بإصدار كود "ضوابط وأخلاقيات نشر أخبار الجريمة والتحقيقات". لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• بتاريخ 24 مايو 2022: أصدر المجلس الأعلى للإعلام مجموعة من الأكواد الخاصة بالتغطية الإعلامية للموضوعات الدينية والقضايا التي تتعلق بالمرأة. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• الهيئة الوطنية للصحافة

يتناول هذا الجزء من التقرير أهم المستجدات القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للصحافة خلال الربع الثاني من عام 2022؛ ونعرض فيما يلي أبرز هذه المستجدات:

• بتاريخ 23 مايو 2022: أصدر المهندس عبد الصادق الشوربجي رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، قرارا بتعيين الكاتب الصحفى إبراهيم جاد، عضوا بمجلس إدارة مؤسسة روز اليوسف الصحفية. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• بتاريخ 26 مايو: الوطنية للصحافة" تقرر دمج مجلتي الكواكب وطبيبك الخاص في مجلة حواء. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• الهيئة الوطنية للإعلام

يتناول هذا الجزء من التقرير أهم المستجدات، وكذلك القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للإعلام خلال الربع الثاني من عام 2022؛ وفيما يلي أبرزها:

• بتاريخ 14 يونيو 2022: أصدرت "الوطنية للإعلام" بيانًا أشارت فيه إلى قيامها بالتحقيق في واقعة تشاجر مذيع وزميلته داخل استوديوهات إذاعة وسط الدلتا. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• نقابة الصحفيين

يتناول هذا الجزء من التقرير أهم المستجدات، وكذلك القرارات والتوصيات التي اتخذتها نقابة الصحفيين خلال الربع الثاني من عام 2022؛ وفيما يلي أبرزها:

• بتاريخ 4 يونيو 2022: قررت لجنة الرعاية الصحية والاجتماعية بنقابة الصحفيين فتح باب الاشتراك للمقيدين بالدفعة الجديدة وأسرهم بمشروع العلاج بدون أية غرامات لمدة 15 يومًا وفقا للمتبع، وذلك اعتبارًا من غد الأحد وحتى 20 يونيو الجاري. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• نقابة الإعلاميين

لا توجد قرارات تم إصدارها من قبل نقابة الإعلاميين خلال الربع الثاني من عام 2022، وكل ما تم إصداره من النقابة كان عبارة عن تصريحات

• لجنة الإعلام بمجلس النواب

• بتاريخ 25 مايو 2022: أوصت لجنة الثقافة والإعلام بالنواب باستثمار أراضي "الوطنية للإعلام" لسداد المديونيات. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

• بتاريخ 25 مايو 2022: وافقت لجنة الثقافة والإعلام والآثار بمجلس النواب، برئاسة الدكتورة درية شرف الدين، رئيس اللجنة، على مشروع الموازنة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية 2022/ 2023، فيما يخص المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

القسم الثالث

أبرز الانتهاكات والأحداث الهامة خلال الربع الثاني من عام 2022

يتناول هذا القسم أبرز الانتهاكات والأحداث الهامة التي رصدتها وحدة الرصد والتوثيق بالمؤسسة خلال الفترة من أبريل إلى يونيو 2022. ومن أهم هذه الانتهاكات والأحداث ما يلي:

1- عودة حجب المو اقع الإلكترونية

بعد اختفاء عملية حجب المواقع الالكترونية تقريبًا خلال الربع الأول من 2022؛ جاء الربع الثاني من عام 2022 ليتصدر انتهاك حجب المواقع الإلكترونية الصدارة بين الانتهاكات الأخرى، ويسجل نسبة 25% من إجمالي الانتهاكات التي وقعت خلال الربع الثاني من عام 2022.

ففي 19 أبريل 2022 أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، 11 قراراً بغلق وحجب 12 منصة الكترونية متنوعة بين المواقع الإلكترونية والحسابات والصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي وقنوات على يوتيوب، وتطبيق إلكتروني.

وقال المجلس في بيانه: إن أسباب الحجب والمنع تعددت من نشر أو بث أخبار كاذبة، أو ما يدعو أو يحرض على مخالفة القانون أو إلى العنف أو الكراهية، أو ينطوي على تمييز بين المواطنين، أو يدعو إلى العنصرية أو يتضمن طعنًا في أعراض الأفراد، أو سبًا أو قذفًا لهم، أو امتهانًا للأديان السماوية أو للعقائد الدينية، كذلك إذا تم تأسيس مواقع إلكترونية وإدارتها، أو إدارة مكاتب أو فروع لمواقع إلكترونية تعمل من خارج الجمهورية، دون الحصول على ترخيص بذلك من المجلس وذلك وفقاً للقانون رقم 180 لسنة 2018.

وإذا يشجب المرصد المصري للصحافة والإعلام حجب المواقع الالكترونية والاستناد إلى مفاهيم مطاطة في عملية الحجب كنشر أخبار كاذبة أو ما يحرض على مخالفة القانون؛ فإنها تدعو الجهات المعنية بالتزام الموضوعية في عملية الحجب وإبداء الأسباب كاملة لعملية الحجب، وإلا اعتبر ذلك الحجب في نطاق انتهاك حرية الرأي والتعبير، وليس تنظيم وسائل الإعلام.

ويؤكد المرصد المصري للصحافة والإعلام أن عملية حجب المواقع تعد أحد أبرز الانتهاكات النوعية الذي يحمل في طياته انتهاكات أخرى، ويؤدي إلى إشكاليات ونتائج كارثية سواء بالنسبة للصحفيين أو المواقع والمؤسسات الصحفية منها الآثار الاقتصادية على هذه المواقع والعاملين كخسارة الجمهور وقلة الزيارات والوصول، إلى جانب ابتعاد المعلنين عن نشر إعلاناتهم على هذه المواقع، مما يتسبب في تقليل المصادر التي تعتمد عليها المواقع في الوفاء بالتزاماتها تجاه العاملين. كما يؤثر ذلك على ضعف المحتوى الصحفي وازدياد معدلات الرقابة الذاتية، وأخيرًا التأثير السلبي على الاقتصاد القومي، والمعلومات الحكومية حيث تؤدي عمليات الحجب إلى تنامي التخوفات لدى المستثمرين الراغبين في استثمار أموالهم في مجال الصحافة الإلكترونية.

2- عودة قرارات حظر النشر

يعتبر تداول المعلومات وحق الجمهور في المعرفة أحد الحقوق الأساسية للإنسان التي كفلتها المواثيق العالمية، وكفل الدستور المصري في مادته 68 التي نصت على أن "المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمدًا".

وتعتبر قرارات حظر النشر أحد القرارات التي تنتهك حق الجمهور في المعرفة وتداول المعلومات. فنشر ما يجري في الجلسات العلنية لمحاكم هو حق للصحف، بل إنه امتداد منطقي لعلنية هذه الجلسات التي يفرضها القانون و يوجبها الدستور، كما أن نشر المحاكمات العلنية من شأنه أن يطمن الرأي العام على ما يجري في أداء وظيفة العدالة وأن يطمئن إلى أن السلطات تقوم بواجبها، ثم أن القانون لا يجرم نشر أنباء الجرائم والحوادث إذا اقتصر على الأخبار وترفع عن الخوض في شئون الناس الخاصة وتجنب التشهير وإثارة الفضائح والأمور الفاحشة التي تمس حياة الناس.1

1- أسامة أحمد عبد النعيم. (بدون سنة). "الضوابط القانونية لقرار حظر النشر"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع للقانون والإعلام. ص2 متاح على الرابط التالي

وتقتضي بعض الضرورات حظر النشر في بعض القضايا التي تستوجب حماية الشهود، وحماية خصوصية الضحايا، خصوصًا في جرائم العنف الجنسي. وقد شدد القانون المصري على حفظ الحياة الخاصة للمواطنين ومنع نشر أي مواد تخص المراسلات البريدية أو الإلكترونية أو أي وسائل اتصالات ولا يجوز الاطلاع عليها من قبل أي شخص إلا بأمر قضائي يفسر ذلك، كما حظر النشر في دعاوى الطلاق والتفريق والزنا.2

ولكن السلطات المصرية القضائية تفاجئنا بين الحين والآخر بقرارات حظر نشر في أهم قضايا يتابعها الرأي العام؛ ففي يوم 26 يونيو 2022 قررت محكمة جنايات المنصورة حظر النشر في قضية مقتل الطالبة نيرة أشرف أمام باب جامعة المنصورة. لاقت هذه القضية اهتمامًا واسعا من شمال مصر إلى جنوبها، وتلهف الناس أن يتابعوا تفاصيلها، ويعرفوا ما أفضت إليه التحقيقات. ولكن قررت السلطات حظر النشر فيها دون إبداء الأسباب.

والمرصد المصري للصحافة والإعلام إذ يدين قرارات حظر النشر في بعض القضايا، فإنه لا ينكر حق السلطات المصرية في قضايا الحظر النشر، ولكن يجب ألا يتجاوز ذلك حدود القانون، وفي القضايا التي ينص عليها القانون فقط، وينكر على السلطات القضائية حقها في قرارات حظر النشر دون إبداء الأسباب التي أدت إلى إصدار هذه القرارات، أو إصدار هذه القرارات بمسببات مطاطة حمالة أوجه كثيرة. ويؤكد المرصد أن قرارات حظر النشر تنتهك حق الجمهور في المعرفة، وحقه في تداول المعلومات، كما أن هذه القرارات تقلل من الشفافية التي يجب أن تتصف بها مؤسسات الدولة لا سيما المؤسسات القضائية، وحق الجمهور في متابعة قضايا شغلته وأصبحت ليست قضايا فردية بل قضايا رأي عام.

2- جهان فادي. (2021). "لدينا ما نخفيه!.. ورقة عن حظر النشر في القضايا المتهم فيها موظفون رسميون في مصر"، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، متاح على الرابط التالي

المـــرصـد المصـــري للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.